

دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر

—دراسة عينة من المشاركين في الحراك الشعبي—

The role of financial and administrative corruption in the emergence of the popular movement in Algeria

– Study of a sample of participants in the popular movement–

د. سايح فاطيمة¹

أستاذة محاضرة "ب"، جامعة الجزائر 3

Sayah.fatima@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول للنشر: 2019/09/28

تاريخ الاستقبال: 2019/07/12

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي أدت إلى انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر و مدى مساهمة الفساد المالي والإداري في ذلك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استمارة استبيان على عينة مكونة من 150 مفردة، مكونة من عدد من المواطنين الجزائريين الذين شاركوا في الحراك الشعبي، وتم استخدام الإحصاء الوصفي والتحليلي في تحليل بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار الفساد المالي والإداري بكافة أنواعه وأشكاله هو العامل الأساسي في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، الفساد الإداري، الحراك الشعبي.

التصنيف JEL: H21, H26, K34, L38

Abstract :

This study aimed to identify the factors that led to the emergence of the popular movement in Algeria and the extent of financial and administrative corruption. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was distributed on a sample of 150 individuals composed of a number of Algerian citizens who participated in the popular movement he descriptive and analytical statistics were used to analyze the study data.

The study found that the spread of financial and administrative corruption in all its forms is the main factor in the emergence of the popular movement in Algeria.

Keywords: financial corruption, administrative corruption, popular mobility.

JEL Classification: H21, H26, K34, L38

المقدمة:

يكشف التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية مؤشرات متفاوتة للفساد في معظم دول العالم، وعلى الرغم من الاختلاف القائم بين المتخصصين في ما يتعلق بمفهوم الفساد المالي والإداري وطرق رصده و قياسه و مدى تأثيره في النمو الاقتصادي، فإنه يظل من أبرز أعراض الخلل التي تصيب مؤسسات الدولة و تعوق السير الطبيعي للاقتصاد، ونجد الدول النامية في مقدمة التقارير والمؤشرات الدولية دائما من حيث ارتفاع نسبة الفساد.

¹ مرسل المقال: د. سايح فاطيمة

ولا تمثل الجزائر استثناء، فقد احتل موضوع الفساد المالي والإداري في السنوات الأخيرة أهمية قصوى، مما لا ريب فيه أن ظاهرة الفساد ليست وليدة الصدفة بل هي نتاج للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر والتي ساهمت في إيجاد وتهيئة مناخ خصب لنمو واستفحال الفساد بشتى أشكاله في جميع المجالات ومازال لحد الساعة يستمر في النمو كنتيجة لتشابك المال والسلطة بين أيدي الفاسدين الذين يتولون المناصب الكبيرة والحساسة ويعتدون بشكل صارخ على سيادة القانون.

يعتبر الفساد المالي والإداري أحد أهم الأسباب الكامنة وراء تعثر الاقتصاد الجزائري وتردي الأوضاع المعيشية للمواطن الجزائري، لقد تراكم كم هائل من الغضب والسخط لدى الشعب الجزائري بصفة عامة وفئة الشباب على وجه الخصوص إزاء هذا الوضع حيث وقع عليهم ظلما كبيرا بسبب إتباع سياسات المحسوبية والوساطة مما أضاع فرصتهم في الحصول على عمل ملائم يناسب مؤهلاتهم ويولي طموحاتهم وساهم كل ذلك في زيادة درجة الاحتقان وفي النهاية لم يجد الشباب الجزائري مفر من إعلان التمرد ورفض تلك السياسات الطاحنة فخرجوا إلى الشوارع في مظاهرات سلمية حاشدة يوم 22 فيفري لم تشهدها الجزائر من قبل، حيرت في استمرارها المتابعين لجريبات الأزمة في الجزائر، سلمية نابعة من وعي الجزائريين ووطنيتهم وخوفهم على مستقبل بلدهم، ويراهنون بهذه السلمية في تحقيق كامل مطالبهم المشروعة دون أن تتجه الأمور في بلدهم، كما جرى في دول عربية أخرى إلى اتجاهات لا يحمد عقباها.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة:

أولا: الإطار العام للفساد الإداري والمالي

1- تعريف الفساد المالي والإداري وخصائصه:

1-1- تعريف الفساد المالي والإداري :

1-1-1- تعريف الفساد المالي : يعرف بأنه الانحرافات المالية ومخالفة القواعد العامة والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة (الغامني، 2017، صفحة 10).

1-1-2- تعريف الفساد الإداري: يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والتنظيمية والوظيفية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري وعدم احترام أوقات العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والامتناع عن أداء العمل أو التراخي وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج على العمل الجماعي (رشيد، 2014، صفحة 137).

1-2- خصائص الفساد المالي والإداري : يتميز الفساد المالي والإداري بعدة خصائص، أبرزها (عليما، 2014/2015، صفحة 87):

- السرية: تتم ممارسة الفساد وتحت جنح الظلام الدامس وبأساليب التحايل والخديعة، بسبب ما يتضمنه النشاط من الممارسات غير مشروعة وغير قانونية وغير أخلاقية.
- اشتراك أكثر من طرف: فقد تضمن تقرير الأمم المتحدة عام 1989 أن الفساد يتضمن أكثر من طرف، كما تكون هنالك علاقات تبادلية للمصالح والمنافع والالتزامات بين الأطراف المتعاطية للفساد.
- يرتبط بمظاهر التخلف الإداري السائد: يتوافق الفساد أحيانا كثيرة ببعض مظاهر الفساد مثل تأخير المعاملات، والتغيب عن العمل، وسوء استغلال الوقت، والعصية مع المتعاملين وغيرها من المشاكل الإدارية.

- **سرعة الانتشار:** أهم ما يميز الفساد هو سرعة الانتشار إذا وجد البيئة الملائمة ، وبهذا يزداد نفوذ الفاسدين مما يعطيهم القوة اللازمة للضغط على باقي أجهزة الإدارة للسير على خطاهم طوعا أو كرها .
- 2- أنواع الفساد المالي والإداري وأشكاله:**
- 2-1- أنواع الفساد المالي والإداري:** يمكن تقسيمه وفق المعايير التالية:
- 2-1-1- المعيار الأول:** وهو وفق انتماء الأفراد المنخرطين إلى القطاع العام أو الخاص ، فينقسم إلى :
- فساد القطاع العام : يتواطأ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد لأنفسهم بطرق مختلفة مثل الاختلاس و سرقة الأموال العامة و الرشوة...الخ.
- فساد القطاع المختلط : بما أن الفساد العام هو الأوسع انتشارا يمكن أن نعرف فساد القطاع المختلط بأنه استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات الحكومية ، يتطلب هذا النوع فساد القطاعين العام و الخاص لتغيير السياسات ، في شكل رشوى و إعفاءات و إعانات من الطرف العام (سهيلة، 2006/2005، صفحة 40) .
- 2-1-2- المعيار الثاني :** يمكن تقسيم الفساد حسب درجة التنظيم إلى نوعين:
- الفساد المنظم: هو الفساد الذي تمارسه النخبة الحاكمة و يمارسه المسؤولون و القادة الكبار و رجال الأعمال و هم أصحاب القرار ، ولديهم العديد من القدرات و الإمكانيات التي يسخرونها لخدمة أهدافهم و هذا الفساد هو أكثر تنظيما و قوة و تماسكا ، و يتصف هذا النوع من الفساد بكون حجم الفساد الذي قد يكون بمليارات أو ملايين الدولارات و تأثيره القوي على المجتمع .
- الفساد غير المنتظم: هو الفساد الذي يمارسه البعض من خلال محاباة الأقارب، فمن خلال مسؤول أو قائد متنفذ يستطيع الفرد التهرب من الضرائب أو الجمارك أو التهرب من حل نزاع قضائي (عائض، 2009، صفحة 161).
- 2-1-3- المعيار الثالث :** و هو تصنيف بحسب مستوى و حجم الفساد المرتكب و درجة الموظف و هو نوعان:
- الفساد الكبير : ويمكن تسميته أيضا "بفساد الكبار" المتنفذين على قمة الهرم الاجتماعي و السياسي ، سواء في الفرع التنفيذي (الحكومة) أو التشريعي (البرلمان) أو الأمني ، حيث شكلوا شبكات مصالح تتنازع فيما بينها أحيانا ، و تتناغم في توزيع المزايا أحيانا أخرى.
- الفساد الصغير : و يمكن أيضا تسميته "بفساد الصغار" حيث لم تعد ممارسات الفساد و الرشوة و المحسوبية تقتصر أو تنحصر في الكبار و حدهم ، بل أنها و عبر سياسات الإفقار و اتساع الفجوة في الدخل و ارتفاع الأسعار المستمر قد تسربت إلى ممارسات الناس العادية في قطاعات الخدمات الحكومية و غير الحكومية (حامد، 2011، صفحة 29).
- 2-2- أشكال الفساد المالي والإداري :** لقد توسعت دائرة الفساد كثيرا في جميع القطاعات و أصبحت تشمل العديد من الجوانب ، حيث برزت أشكال عديدة و متنوعة للفساد .و يمكن استعراض أهمها فيمايلي:
- 2-2-1- الرشوة :** تقديم شيء له قيمة (مادية أو معنوية) على الاتفاق على فائدة مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي .
- 2-2-2- المحسوبية :** اختيار الأفراد للوظائف العامة (السياسية أو الإدارية) لأسباب أخرى غير الجدارة و الكفاءة، حيث تدخل اعتبارات الصداقة ، واعتبارات سياسية أخرى أو أي التزامات من نوع آخر.
- 2-2-3- التزوير:** التزوير كفساد سياسي ، لما يتعلق بالتلاعب الانتخابي ، تزوير العملية الانتخابية قبل و بعد إجرائها من الضغط على المترشحين و الناخبين إلى تزوير النتائج.

2-2-4- استغلال النفوذ: استخدام الموارد السياسية التي يتمتع و يمتلكها صاحب المنصب العام للقيام بأعمال غير مشروعة و للتأثير لخدمة أغراض خاصة (المام، 2003/2002، صفحة 28) .

2-2-5- الاحتيال : تستخدم جريمة الاحتيال للحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها كسبا ماليا أو معنويا.

2-2-6- الاختلاس : هو الاستيلاء على حيازة كاملة للشيء بعنصريه المادي و المعنوي بغير رضا مالكة أو حائزه.

2-2-7- الابتزاز: ويعني قيام الموظف العام أو الخاص أو أي فرد عادي بإرغام طرف أو شخص آخر على إرضائه بمكسب مالي على الأغلب نظير تعهد الطرف الثاني و الامتناع عن مضايقته و التوقف عن تهديده باللجوء إلى العنف أو بالتشهير به أو الإعلان عن معلومات حقيقية أو مزعومة لإلحاق الضرر بسمعة الطرف الثاني (نبيل، 2018، الصفحات 122-123).

2-2-8- التهرب الضريبي: يقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر (ناصر، 2007، صفحة 79) .

2-2-9- تبييض الأموال : هي عملية يتم تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير شرعية إلى إضفاء صفة المشروعية بملكها و التكنم عليها بحيث تبدو و كأنها اكتسبت بسبل مشروعة بنظر الدولة و المجتمع (حسان، 2016/2015، صفحة 179).

3-أسباب الفساد: إن أسباب تفاقم ظاهرة الفساد كثيرة و متداخلة، أهمها :

3-1-أسباب شخصية: أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد و رغباته الذاتية و مستواه الثقافي و التعليمي و الديني.

3-2-أسباب اجتماعية: متمثلة في العادات و التقاليد و الأعراف السائدة و الضغوطات الاجتماعية، و التي توفر المناخ الملائم لانتشار مظاهر الحسوبية ، الرشوة، استغلال النفوذ...الخ.

3-3-أسباب تنظيمية: ضخامة الجهاز الإداري، و زيادة عدد الموظفين يخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة و عدم وضوح التعليمات و غياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء (بوزيد، 2012، صفحة 57).

3-4-أسباب تشريعية: منها ضعف القوانين التشريعية و غياب قوانين ردع جريمة الفساد.

3-5-أسباب سياسية: تتمثل في عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات بشكل انسيب أي غياب دولة المؤسسات السياسية و القانونية و الدستورية، ضعف الممارسات الديمقراطية و حرية المشاركة (حسن، 2011، صفحة 280).

3-6-أسباب اقتصادية: اتساع الدور الاقتصادي للدولة ، انتشار البطالة و الفقر(مختار، 2014، صفحة 139).

ثانيا: الحراك الشعبي في الجزائر

1-تعريف الحراك الشعبي و خصائصه:

1-1-تعريف الحراك الشعبي: يسمى بالحراك الشعبي و لم تستعمل كلمة ثورة أو انتفاضة ، الحراك بفتح الحاء يعني حركة كلية

شاملة لمجتمع بكل فئاته الاجتماعية مهما كان اتماؤها ، تسعى نحو نقلة نوعية بطبيعة الحكم السياسي و النظام الاجتماعي ، بحيث تدخل كل فئات المجتمع في عملية تشاركية و تضامنية لتحقيق هذه النقطة النوعية (طفيور، 2019، صفحة 53). و الحراك بمعناه

الإجرائي هنا هو التخلي عن البيوت و المنازل التي تفرق الجمهور و تشتتهن و التزول إلى الميادين العامة لإيصال فكرة واحدة إلى القائمين على الشأن العام ، ملخصها انه يريد المشاركة في تحديد المصير العام للجماعة الأهلية ، بحيث لا يجد القائمون على الشأن العام إلا الاستجابة (مكرتار، 2019، صفحة 170).

1-2-خصائص الحراك الشعبي: كشف الحراك الشعبي في الجزائر منذ بدايته عن مجموعة من الخصائص من أبرزها:

1-2-1- سلمية المسيرات الشعبية: و هي الصفة الأولى التي طغت على الحراك الجزائري منذ بدايته ، و من خلال قراءة معمقة لخصوصية الحالة الجزائرية يمكن استنتاج أن الشعب الجزائري استفاد من تراكمات الماضي ، و عدم جدوى العنف في العملية الانتقالية و في تحقيق المطالب (أحداث أكتوبر 1988، فترة الإرهاب 1992، أحداث الحراك العربي 2011).

1-2-2-عنصر الدقة و التنظيم: تميزت كل المسيرات من 22 فيفري إلى غاية اليوم بمستوى عال من الدقة و التنظيم سواء من حيث الأماكن المتفق على التجمع فيها أو من حيث التوقيت.

1-2-3-الحشد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي: لعبت صفحات الفيسبوك دورا أساسيا في نشر الفكرة و الوعي بين

المواطنين ، وحشد الجماهير و حثها على اخذ الاحتياطات اللازمة كعدم الاصطدام مع أجهزة الأمن ، تجنب العنف و الشعب .

1-2-4- توحيد الشعارات و المطالب : ما ميز الحراك أيضا هو توحيد الشعارات التي رفعها المواطنون ، ونادوا من خلالها بالتغيير الجذري للحكومة و الإصلاحات الشاملة لكل المجالات سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا.

1-2-5-عنصر الوحدة الوطنية: عكس الحراك صورة إيجابية عن الوحدة الوطنية ، بحيث لم تظهر شعارات عنصرية و محرضة ، فقد تمكن الحراك من توحيد الصفوف و تجاوز معيار الجهوية فضلا عن تأكيد الصلة بين الجيش و الشعب (هلول، 2019).

1-2-6- التركيبة الاجتماعية: إن الحراك شمل كل شرائح المجتمع من شباب و كهول و شيوخ ، و إذا كانت الشريحة الشبابية الموجودة بقوة في هذا الحراك و ذلك بالرغم من أن معظم الشباب لم تعيش مرحلة الإرهاب في الجزائر ، فقد عاشت مرحلة أخرى من تدهور الأحوال السياسية و الاقتصادية في البلاد والذي يعرف بالإرهاب البيروقراطي (دحمود، 2019، صفحة 40).

1-3-المقارنة بين الحراك الشعبي و ثورات الربيع العربي: يختلف الحراك الشعبي الذي تعيشه الجزائر الآن، في حيثياته و أساليبه عما حصل في عدد من الدول العربية ، حيث أتى الحراك الجزائري متأخرا نسبيا عنه في الدول العربية التي عاشت حراكا منذ 2011 و لكن التوقيت حاليا هو الأنسب بالنظر إلى الاستفادة من أخطاء الشعوب المجاورة و العمل على عدم تكرارها فهذا الحراك قد قدم للعالم درسا جديدا لم تسبق إليه مدارس الشعوب الأخرى ، إذ أن للمجتمع الجزائري خصوصياته ، فضلا عن طبيعة النظام الحاكم و أساليب مواجهته لمطالب شعبه ، و هذا لا ينفي وجود قواسم مشتركة بين تجارب الربيع العربي المتمثلة في استعمال نفس الأدوات "المسيرات و مواقع التواصل الاجتماعي". ويمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف بينهما في مايلي (ابوبكري، 2019):

- سلمية المظاهرات الجزائرية عكس ثورات الربيع العربية بدأت سلمية وتحولت بعدها إلى دموية.
 - حمل الحراك الجزائري مطلباً واحداً رئيسياً في بدايته هو سحب ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة ، فيما قامت معظم المظاهرات في الدول الربيع العربي بمحملة آمال و أحلام كبرى تتعلق بإسقاط النظام و بناء أنظمة جديدة على قواعد الحرية و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية...الخ.
 - بدأ الحراك الجزائري مجتمعياً مستقلاً بعيداً عن التأطير حيث تم رفض معظم الأحزاب السياسية من المشاركة في التظاهرات ، على عكس مظاهرات الربيع العربي التي كانت تحتفي بانضمام أي أحزاب و فعاليات سياسية .
 - بدأ الحراك الجزائري أفقياً يسير دون رموز أو رؤوس معروفة يمكنها التحدث أو التفاوض باسمه، على عكس الربيع العربي فكانت تحت تأطير تنسيقات الثورة و جمعيات شباب الثورة..الخ.
 - انتزع الحراك الجزائري بيسر و قوة اعتراف كافة أطراف العمل السياسي ، بما في ذلك مؤسسة الرئاسة و الجيش و الأحزاب ، فيما بقيت الأحزاب الحاكمة في دول الربيع العربي تدافع عن خيارات الأنظمة إلى آخر لحظة ، وتقوم بحملات تخوين المتظاهرين حتى بعد سقوط أنظمتها.
 - تمكن الحراك الجزائري حتى اللحظة من الإفلات من تأثير تيارات الإسلام السياسي الذي وقعت في فخه ثورات الربيع العربي .
- 2- أسباب الحراك الشعبي في الجزائر :** شكل تدهور الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر مدخلا أساسيا لحالة الاضطراب و الاحتجاج الذي أسهم في ظهور الحراك الشعبي ، و الذي لم يكن تعبيراً عن يقظة مفاجئة للشعب فقط ، بل تحقق بفعل جملة من الأسباب غير المنفصلة و تتفاعل مع بعضها البعض، وبرز هذه الأسباب :

2-1- الأسباب السياسية : يصنف النظام الجزائري ضمن الأنظمة السياسية السلطوية العربية الغير حرة و الذات الطابع العسكري، مع مجيء الرئيس بوتفليقة للحكم توسعت قاعدة النظام التسليطي لتشمل رجال أعمال و بيروقراطيين ليم توزيع مداخيل النفط على المجموعات النافذة داخل النظام، وذلك لضمان ولائها لبوتفليقة الذي سعى منذ تقلده الحكم إلى تجديد عهده . وخلال هذه السنة (2019) لقي ترشيح بوتفليقة لعهد خامسة رفضا شعبيا مفاجئا ، حيث انطلقت مسيرات شعبية بدأت في 22 فيفري ،معلنة بذلك بداية حراك جزائري يطالب بعدم ترشيح الرئيس لعهدا رئاسية خامسة وسط جدل كبير حول وضعه الصحي وحول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها التعسفية كالفساد السياسي ، تركيز الثروة في أيدي المستبدين في السلطة لعقود من الزمن، بالإضافة إلى انتشار فساد النخب و الإعلام و القضاء و عدم إشراك الشباب في القرارات السياسية (راجعى، 2019)، كما جاءت هذه الانتخابات في ظروف سياسية أمنية ميزتها أزمة المجلس الوطني الشعبي من خلال الانقلاب على رئيسه ، و تغييرات غير مسبقة في سلك المؤسسة العسكرية التي شاهدت عزل و إقالة أو متابعة ضباط سامين في مناصب جد حساسة، إضافة إلى ما سبقه من حدث غير مسبوق تمثل في أكبر فضيحة تهريب للكوكايين في تاريخ الجزائر.

2-2- الأسباب الاقتصادية : يمكن حصر أهم الأسباب الاقتصادية لانبثاق الحراك الجزائري في نقطتين:

2-2-1- تفشي ظاهرة الفساد المالي و الإداري : تصنف الجزائر حسب المؤشرات الدولية المعمول بها من بين أكثر الدول فسادا، فحسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018 احتلت الجزائر الرتبة 105 من بين 180 دولة (الدولية، 2018)، كما يؤكد ذلك تقرير التنافسية العالمي لنفس السنة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حيث احتلت الجزائر المركز 92 عالميا من أصل 140 دولة ، ويعود سبب تدني رتبة الجزائر ضمن هذا المؤشر إلى انخفاض ترتيبها في اغلب المحاور الرئيسية : المتطلبات الأساسية ،محفزات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع و الابتكار و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (01): مركز الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018

الرتبة	النقطة	المحاور الأساسية
		المتطلبات الأساسية
44.4	120	جودة المؤسسات
61.2	88	جودة البنية التحتية
66.1	65	المعدل العام للصحة
68.5	111	استقرار الاقتصاد الكلي
		محفزات الكفاءة
44	134	جودة سوق العمل
45.4	128	جودة سوق السلع
47.8	122	تطور الأسواق المالية
66.4	38	حجم السوق
/	83	الجاهزية للتكنولوجيا
		عوامل تطور الإبداع و الابتكار
51.3	113	ديناميكية العمل

Source : klaus schwab, the global competitiveness , raport 2018,word economic forum,2018, P61.

2-2-2- سياسة التمويل غير التقليدي: إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ سنة 2014 أثر سلبا على المالية العامة للدولة و أدى هذا الوضع المالي إلى تآكل سريع من المخزون في الميزانية المتراكمة منذ سنوات ، مما أدى إلى تعليق أشغال العديد من المشاريع وهذا ما جعل الدولة أمام خيارين إما الاستدانة الخارجية أو سياسة التمويل غير التقليدي فاختارت الخيار الثاني و هو سماح للبنك المركزي بطباعة كتل نقدية و إقراضها للخزينة العمومية على أن لا يتجاوز سقف الاقتراض 11 مليار دولار سنويا لمدة 5 سنوات إلا انه بلغ التوزيع السنوي لطباعة النقود 20 مليار دولار في 2017 وكانت لهذه السياسة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني حيث ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم و ارتفاع الأسعار ، وانخفاض قيمة الدينار حيث فقد منذ 2014 ، 48% من قيمته مقارنة مع الدولار وهو ما يهدد بتعجيل انهيار القدرة الشرائية أكثر في السنوات القادمة (كحال، 2019).

2-3- الأسباب الاجتماعية: إن الأوضاع الاجتماعية المتدهورة في الجزائر و التي تزايدت بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة ساهمت بشكل كبير في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر، و يكفي أن نشير في هذا المجال إلى أن نسبة البطالة بلغت 11.6% نهاية 2018 إذ بلغ عدد العاطلين 1.456 مليون شخص 35% منهم حاملي الشهادات الجامعية، هذا فضلا عن أن نسبة تقارب 10% من الشعب الجزائري ، بحسب تقديرات البنك الدولي ، تعاني من الفقر ، بالإضافة إلى مشكلة السكن .

ثالثا : عرض ومناقشة الدراسات السابقة

نظرا لحدثة هذا الموضوع ، لم نجد دراسات في هذا الصدد تناولت العلاقة بين متغيرات دراستنا المتمثلة في الفساد المالي و الإداري و الحراك الشعبي ، حيث هناك عدة دراسات تناولت الفساد المالي و الإداري في الجزائر، أما الحراك الشعبي فوجدنا عدة مقالات صحفية في مختلف الجرائد الوطنية و الأجنبية أما الدراسات الأكاديمية فوجدنا دراسة واحدة وهي دراسة خيرة مكرتار ، وقد ساعدتنا هذه الدراسات في إعداد الإطار النظري لدراستنا من خلال تكوين تصور مبدئي عن العلاقة بين الفساد المالي و الإداري و انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر، ومن أهم هذه الدراسات نذكر مايلي:

1- دراسة خيرة مكرتار بعنوان "الحراك الشعبي في ظل إعلام النقرة" ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد 07، ألمانيا ، ماي 2019 ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور إعلام النقرة في دفع الشعب الجزائري للمشاركة في فعاليات الحراك الشعبي ، باستخدام منهج المسح الاجتماعي على عينة قوامها 200 مفردة من عدد المواطنين الجزائريين الذين خرجوا في مظاهرات سلمية ، وقد توصلت الباحثة إلى أن أغلب أفراد العينة يشاركون مشاكلهم و آرائهم السياسية في مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك لإيصال صوتهم للعالم ككل ، نلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على احد خصائص الحراك الشعبي المتمثلة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة أو وسيط بين المتظاهرين خاصة بين فئة الشباب التي تعتبر الشريحة الموجودة بقوة في هذا الحراك أما نحن في دراستنا فسوف نركز على أهم أسباب ظهور الحراك الشعبي في الجزائر ألا وهو الفساد المالي والإداري.

2- دراسة رباعي أمينة بعنوان "واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته بين الفترة 2003-2016" ، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 07، جامعة يحيى فارس، المدينة، جانفي 2017 ، يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل العوامل والأسباب المشجعة لبروز ظاهرة الفساد وهذا من أجل معرفة أهم الاستراتيجيات المتبعة لمكافحتها . وقد توصلت الباحثة في دراستها هذه إلى أن الفساد يخلف آثارا مدمرة على الاقتصاد لذلك فإن مكافحته تعتبر تحديا رئيسيا لبلد مثل الجزائر من أجل إنجاح برامج الإصلاحات الاقتصادية. إلا أن الجهود المبذولة في سبيل مكافحة الفساد في الجزائر تعتبر متأخرة بالنظر إلى تجذر الفساد وتميزت هذه الجهود ب: غياب الشفافية في العديد من المستويات خاصة الاقتصادية والقانونية والسياسية، استفحال المافيا المالية والاقتصادية داخل الإدارات الجزائرية وبالتالي تحدث تواطآت سرية تسمح للمجرمين من الإفلات من العقاب، تعتبر الجزائر من أكثر الدول صياغة للقوانين ، لكن الإشكال يكمن في عدم تطبيقها على أرض الواقع الذي يضعف الأداء في الرقابة والمتابعة والعقاب من طرف مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية المكلفة بمكافحة الفساد في الجزائر وهذا الضعف قد يعود لأسباب عديدة مثل عدم منح الصلاحيات المطلوبة، الضغوطات التي قد يتعرض لها إطارات تلك

المؤسسات، عدم استقلالية القضاء بالشكل الكافي وامتزاج القضايا الاقتصادية للفساد بالجانب السياسي. تعتبر النتائج التي توصلت إليها الباحثة من أهم العوامل الرئيسية لانبثاق الحراك الشعبي الذي يعتبر محور اهتمامنا في دراستنا الحالية فانتشار كافة أشكال الفساد وعدم وجود إرادة سياسية لمحاربته من أهم العوامل التي أدت إلى انفجار الشعب الجزائري و ظهور الحراك الشعبي.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة مدى مساهمة الفساد المالي و الإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر وذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي :

إلى أي مدى ساهم الفساد المالي و الإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر ؟

و يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي أسباب استفحال ظاهرة الفساد المالي و الإداري في الجزائر؟ وماهي أشكال الفساد الأكثر انتشارا؟

2- ماهي خصائص الحراك الشعبي في الجزائر؟

3- ماهي العوامل التي أدت إلى انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر؟

4- ما مستوى الانجازات التي حققها الحراك من وجهة نظر أفراد العينة؟

5- كيف يرى أفراد العينة لمستقبل الحراك الشعبي في القضاء على الفساد المالي و الإداري في الجزائر؟ وماهي الأولويات التي يجب اعتمادها في ذلك؟

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- التعرف على الحراك الشعبي من حيث المفهوم و الخصائص و الأسباب و الدوافع و أهم إنجازاته.
- استخلاص العوامل التي تكمن خلف انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر.
- معرفة طبيعة العلاقة بين استشراف الفساد المالي و الإداري في الجزائر و انبثاق الحراك الشعبي.
- استشراف مستقبل الحراك في الجزائر من وجهة نظر أفراد العينة.
- وضع توصيات عملية لكل من صناع القرار في الدولة و المواطنين المشاركين في الحراك الشعبي و مؤسسات المجتمع المدني تسهم في مشاركة الجميع في تحمل مسؤولياتهم لمواجهة التحديات و الأزمة التي تمر بها الجزائر.

فروض الدراسة:

و للإجابة على الإشكالية السابقة و الأسئلة الفرعية نطلق من الفرضيات التالية:

- 1- استفحال ظاهرة الفساد على اختلاف أشكاله في الجزائر يرجع إلى غياب قوانين صارمة لمكافحة.
- 2- إن هب المال العام هو أكثر و اخطر أشكال الفساد انتشارا في الجزائر.
- 3- إن الفساد المالي و الإداري له دور أساسي في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر.
- 4- نجح الفساد في تراجع مستويات الفساد المالي و الإداري في الجزائر.
- 5- إن المواطن الجزائري متفاعل حول مستقبل الحراك في محاربة الفساد من خلال الأولويات التي يعتمد عليها في مطالبه .

تصميم الدراسة:

1-مجتمع و عينة الدراسة: يتمثل المجتمع الكلي لهذه الدراسة في مجموع المشاركين في الحراك الشعبي الجزائري ،بما انه يتعذر على الدراسة أن تشمل جميع المتظاهرين لذا تم اخذ عينة عشوائية بسيطة متكونة من 150 متظاهر ، وذلك من خلال توزيع استمارات استبيان عليهم خلال مظاهرات الجمعة 19 و 20 بالجزائر العاصمة .

2- أداة الدراسة والتأكد من ثباتها: اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الأولية التي جمعت ميدانيا من خلال المقابلة الشخصية لعينة عشوائية مكونة من 150 متظاهر وذلك من خلال استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض تم اعتماد 132 منها أي نسبة 88% واستبعاد 18 استبياناً لعدم صلاحيتها وقد تم تصميم الاستبيان وفق سلم ليكرت الخماسي و سيتم التعامل مع قيم المتوسطات الحسابية على النحو التالي: (موافق بشدة، 5 درجات، مرتفع)، (موافق، 4 درجات، مرتفع)، (محايد، 3 درجات، متوسط)، (غير موافق، 2 درجات، منخفض)، (غير موافق بشدة، 1 درجة، منخفض).

تضمنت استمارة الاستبيان جزئين:

الجزء الأول: يشمل المعلومات الشخصية ممثلة في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الدخل.

الجزء الثاني: يشمل ثمانية أسئلة تتعلق بالموضوع.

ولبناء الاستبيان تم الاعتماد على مجموعة من المراجع ، وللتأكد من صحتها ومن مصداقيتها تم عرضها على عدد من الأكاديميين المتخصصين، واعتمد إجماع الحكمين للتأكد من صحة الأداة، كذلك تم التأكد من الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق اختبار ألفا كرونباخ وكانت درجة الاتساق الداخلي 0.75 وهذه القيمة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

3- أساليب المعالجة الإحصائية: تم الاعتماد على البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية لتفريغ البيانات و تحليلها spss، والوسط الحسابي و الانحراف المعياري، ومعامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الأداة.

الدراسة الميدانية

1- نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات: سنوضح فيما يلي النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية على النحو التالي:

1-1- وصف عينة الدراسة:

الجدول رقم (02): وصف عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	التكرار المئوي %
الجنس	ذكر	68	52
	أنثى	64	48
السن	30-19	41	31
	45-31	35	27
	60-46	26	20
	61 فأكثر	30	22
	أقل من 20000	29	22
الدخل الشهري	29999-20000	22	17
	40000-30000	33	25
	أكثر من 40000	25	19
	بدون دخل	23	17
	ابتدائي	17	13
المستوى التعليمي	متوسط	21	16
	ثانوي	20	15

28	37	جامعي
17	22	دراسات عليا
11	15	بدون مستوى تعليمي

المصدر : مخرجات استخدام برنامج "spss18"

يبين الجدول أعلاه وصفا لعينة الدراسة من المتظاهرين ، و نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة أفراد العينة من الإناث 48% تتقارب نسبتها مع أفراد العينة من الذكور 52% وهذا يبرز دور المرأة الجزائرية في هذا الحراك الشعبي وهو ما كسر الصورة النمطية التي اعتاد عليها الجزائري ، على اعتبار أن المرأة مكاتها في مساحات معروفة و مغلقة و هذا ما يدفع نحو تأسيس للفعل الديمقراطي في المجتمع الجزائري و حق الجميع سواء كان رجلا أو امرأة في التعبير.

كما يبين الجدول أن الحراك يشمل كل شرائح المجتمع من شباب و كهول و شيوخ ، إلا أن 58% من أفراد العينة كانوا محصورين ضمن الفئة العمرية 19-45 سنة و لعل هذا ما يوضح أن الشريحة الشبابية موجودة بقوة فهي تعتبر المحرك الأساسي لهذا الحراك.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن 56% من أفراد العينة كان دخلهم اقل من 30000 دينار جزائري ولعل تديني في مستويات الأجور بالنسبة للقطاع العام و الخاص من أهم الأسباب لانبثاق الحراك الشعبي .
ويبين الجدول أعلاه أيضا أن الحراك الجزائري شارك فيه جميع المستويات التعليمية ، لكن النسبة الأكبر كانت للجامعيين و الدراسات العليا بنسبة 45% و لعل هذا كان له تأثيرا كبيرا في الحفاظ على سلمية الحراك و استمراريته .

1-2- عرض و تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

السؤال رقم(01) : ماهي درجة مساهمة الفساد المالي و الإداري في ظهور الحراك الشعبي في الجزائر؟

الجدول رقم (03): درجة مساهمة الفساد المالي و الإداري في ظهور الحراك الشعبي في الجزائر من وجهة نظر أفراد العينة

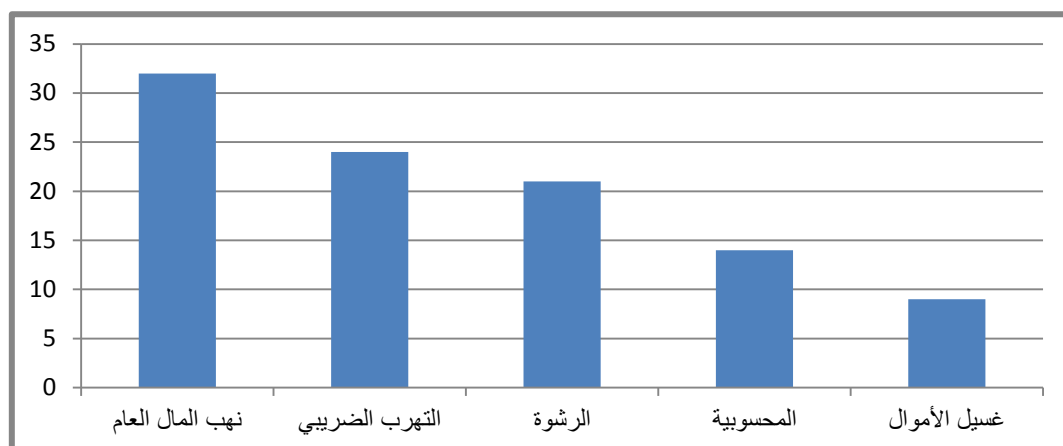
الدرجة مساهمة الفساد في ظهور الحراك الشعبي	التكرار	التكرار المئوي%
مرتفعة	99	75
متوسطة	26	20
منخفضة	07	5
المجموع	132	100

المصدر : مخرجات استخدام برنامج spss18

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 75% من أفراد العينة ترى أن استشراف ظاهرة الفساد المالي و الإداري في الجزائر هو أهم سبب لظهور الحراك الشعبي في الجزائر ، وخير دليل على ذلك بالرغم من تحقق المطلب الذي خرج من اجله المتظاهرون في 22 فيفري وهو بعدم ترشح بوتفليقة لعهد خامسة إلا أن الحراك لم يتوقف بل قد تدرجت مطالبه الشعبية إلى المطالبة بإسقاط النظام و محاسبة الفاسدين و استرجاع الأموال المنهوبة من خلال اللافعات المرفوعة في كل المسيرات المنظمة كل يوم جمعة و كل يوم ثلاثاء بالنسبة للطلبة في كل الولايات و المدن، أما نسبة 20% من أفراد العينة فترى أن الفساد المالي و الإداري ساهم بدرجة متوسطة في ظهور الحراك الشعبي ، في حين ترى النسبة المتبقية 5% فترى أن الفساد المالي و الإداري ساهم بدرجة منخفضة .

السؤال رقم(02) : ماهي أشكال الفساد الأكثر انتشارا في الجزائر من وجهة نظر أفراد العينة؟

الشكل رقم (01): أعمدة بيانية تمثل ترتيب أشكال الفساد الأكثر انتشارا من وجهة نظر أفراد العينة



المصدر : مخرجات استخدام برنامج spss18

من الشكل أعلاه احتلت " نهب المال العام " المرتبة الأولى من حيث أكثر أشكال الفساد انتشارا في الجزائر حسب رأي المبحوثين بنسبة 32% و يعتبر هذا الشكل من أخطر أشكال الفساد والذي يعرف بالفساد الكبير لأنه اعم و اشمل و يكلف الدولة مبالغ ضخمة حيث يرتبط بالصفقات الكبرى ، في حين جاء "التهرب الضريبي" في المرتبة الثانية بنسبة 24 %، و في المرتبة الثالثة "الرشوة" بنسبة 21%، ثم المحسوبية بنسبة 14%، أما غسل الأموال فاحتلت المرتبة الأخيرة في الترتيب بنسبة 9%.

السؤال رقم (03): ماهي أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي و الإداري في الجزائر؟ وماهي انعكاساته على المواطن الجزائري؟

الجدول رقم (04): أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي و الإداري في الجزائر و انعكاساته على المواطن الجزائري

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي و الإداري في الجزائر								
ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.	31	18	41	23	19	3.11	1.35	متوسطة
تدني الأجور و الرواتب وتدهور القدرة الشرائية للمواطن	46	21	46	14	5	3.67	1.17	متوسطة
غياب قوانين رادعة لمحاربة الفساد	107	00	25	00	00	4.62	0.79	مرتفعة
ضعف الرقابة و المساءلة ومحاسبة المسؤولين.	60	33	39	00	00	4.16	0.85	مرتفعة
ضعف الوعي لدى المواطن وتخوفه من الإبلاغ عن الفساد	46	21	46	14	5	3.67	1.17	متوسطة
الوسط الحسابي و الانحراف المعياري العامين								
						3.846	1.066	متوسطة

انعكاسات تفشي الفساد المالي و الإداري على المواطن الجزائري

ارتفاع معدلات الفقر و البطالة	84	22	20	6	00	4.38	0.89	مرتفعة
ارتفاع الأسعار و انخفاض القدرة الشرائية	78	16	28	7	3	4.21	1.05	مرتفعة
تراجع جودة الخدمات العامة	34	28	56	8	6	3.58	1.06	متوسطة
غياب العدالة و المساواة بين أفراد المجتمع	78	16	22	12	4	4.15	1.18	مرتفعة
زيادة معدلات الهجرة	94	8	26	4	00	4.45	0.93	مرتفعة
الوسط الحسابي و الانحراف المعياري العامين						4.154	1.022	مرتفعة

المصدر : مخرجات استخدام برنامج spss18

أ. أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي و الإداري في الجزائر :

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة نحو كل العبارات المذكورة في الجدول أعلاه كانت ايجابية و بنسبة استجابة بين المتوسطة و المرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام 3.846 أما المتوسطات الحسابية للعبارات فقد تراوحت ما بين 3.11 إلى 4.62 :

- حيث حازت العبارة الثالثة على موافقة أعلى نسبة من عينة الدراسة والتي تفيد أن " غياب قوانين رادعة لمحاربة الفساد من أهم أسباب استئراء الفساد المالي و الإداري في الجزائر". بمتوسط مرتفع جدا 4.62، فبالرغم من اعتماد الجزائر كغيرها من الدول على مجموعة من القوانين تهدف إلى مكافحة الفساد و أهمها 01-06 الصادر في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته و الذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية للوقاية من الفساد و تعزيز الشفافية في تسيير القطاعين الخاص و العام إلا أن هذا القانون لا يطبق بحذافره و تشوبه جملة من النقائص التي يستغلها أصحاب النفوذ لمصالحهم الخاصة، فنحن في بلادنا نجد أن المفسدين هم الذين يصوغون القوانين التي تتماشى مع مصالحهم، هذا بالإضافة إلى عدم استقلالية الجهاز القضائي .

- ثم جاءت العبارة الرابعة التي تفيد أن " ضعف الرقابة و المساءلة و محاسبة المسؤولين من أهم أسباب استئراء الفساد المالي و الإداري في الجزائر". بمتوسط مرتفع 4.16، بالرغم من أن المشرع الجزائري استحدث عدة هيئات متخصصة لتعزيز الشفافية و المساءلة و العمل على كشف عن الفساد و تحديد حجمه كالديوان المركزي لقمع الغش، و مجلس المحاسبة، و الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ، إلا أن هذه الأجهزة تبقى معطلة و لا تمارس مهامها التي أنشأت لأجلها وهي كذلك لم تسلم من ظاهرة الفساد.

- في حين حازت العبارتان الثانية و الخامسة على نفس درجة الموافقة كانا لهما نفس المتوسط 3.67 بدرجة استجابة متوسطة و التي تفيد بأن تدني الأجور و الرواتب وضعف القدرة الشرائية للمواطن هي سبب من أسباب تفشي الفساد، فالمواطن يرى من الضروري إيجاد طريقة حتى لو كانت غير مشروعة لكسب المزيد من المال بحجة أن راتبه الشهري لا يكفي لتلبية حاجاته الضرورية كما يساهم كذلك المواطن في استئراء الفساد وذلك بسكوته و عدم التبليغ عن الفساد بحجة عدم توفر قانون يحميه .

- أما العبارة الأولى فاحتلت المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة، فأفراد العينة يرون أن ارتفاع معدلات الفقر و البطالة ساهم بشكل جد متوسط في استئراء ظاهرة الفساد في الجزائر، أنا في نظري اعتبر أن البطالة و الفقر تعتبر من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد الصغير وقد احتلت المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة وذلك لان المتظاهرين يركزون على محاربة الفساد الكبير.

ب. انعكاسات تفشي ظاهرة الفساد المالي و الإداري على المواطن الجزائري:

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة نحو كل العبارات المذكورة في الجدول أعلاه كانت ايجابية و بنسبة استجابة مرتفعة فقد بلغ المتوسط العام 4.154 ، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين 3.58 إلى 4.45:

- حيث حازت العبارة الخامسة على موافقة أعلى نسبة من عينة الدراسة والتي تفيد بأن الفساد المالي والإداري زاد من معدلات الهجرة خاصة غير الشرعية ، حيث أن الآثار السلبية للفساد بكافة أشكاله و أنواعه وما نتج عنها من ارتفاع في مستوى البطالة بين أوساط الشباب حتى الحاملين لشهادات عليا كان له دور كبير في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية ، حيث أصبح الشباب الجزائري يفضل قوارب الموت بحثا عن حياة أفضل خير من بقاءه في بلده يعاني الفقر و التهميش والإحصائيات تؤكد ذلك فحسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن سنة 2018 سجلت رقما قياسيا قي عدد الحرقاة بحوالي 4 آلاف محاولة.

- أما العبارة الأولى فقد كانت في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة بمتوسط مرتفع 4.38 ، فأفراد العينة يرون أن الفساد ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات الفقر و البطالة وذلك لان هناك علاقة طردية بين مستوى الفساد و بين معدلات البطالة والفقر

- بينما تحتل العبارة الثانية المرتبة الثالثة والتي تفيد أن الفساد المالي والإداري ساهم بشكل مرتفعة في ارتفاع الأسعار و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن ، وهذا يعود إلى أن الرشوة الذي يدفعها في الغالب القطاع الخاص مضطرا في مسلسل الضغوط التي تمارس عليه من بعض الجهات الحكومية يضطر إلى تحميلها على تكلفة الخدمة أو المنتج وبالتالي تقع على عاتق المواطن.

- في حين تحتل العبارة الرابعة المرتبة الرابعة حيث أن أفراد العينة يرون أن الفساد المالي والإداري ساهم بدرجة مرتفعة في غياب العدالة و المساواة بين أفراد المجتمع ، فقد ساهم حقيقة الفساد في اتساع الفجوة بين الأثرياء و الفقراء حيث تمتلك طائفة صغيرة نافذة من أفراد المجتمع الجزء الكبير من الثروة ، وهذا ساهم في عدم المساواة في توزيع الثروة و الدخل بين مختلف أفراد المجتمع.

- أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب العبارة الثالثة حيث أن أفراد العينة يرون أن الفساد المالي والإداري ساهم بشكل متوسط في تراجع جودة الخدمات العامة و هذا يمكن إرجاعه إلى أن الفساد يؤدي إلى التقليل من إيرادات الدولة و أموالها هو ما يؤثر سلبا على الموازنات الخاصة بالخدمات الأساسية و تتجه إلى الإنفاق بشكل اكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة على الرشوة.

السؤال رقم (04): ما مستوى الانجازات التي حققها الحراك من وجهة نظر أفراد العينة؟

الجدول رقم (05): مستوى انجازات الحراك الشعبي من وجهة نظر أفراد العينة

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
نجاح في كسر حاجز الخوف لدى المواطن في إبداء رأيه السياسي	60	17	24	24	7	3.75	1.33	متوسطة
نجاح الحراك في تراجع مستوى الفساد	84	14	4	24	6	4.11	1.33	مرتفعة
نجاح الحراك في تحرير الصحافة	52	20	14	30	16	3.46	1.51	متوسطة
نجاح الحراك في تحقيق استقلالية القضاء.	20	36	34	14	28	3.03	1.41	متوسطة
الوسط الحسابي و الانحراف المعياري العامين						3.5875	1.395	متوسطة

المصدر : مخرجات استخدام برنامج spss18

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة نحو كل العبارات المذكورة في الجدول أعلاه كانت ايجابية و بنسبة استجابة بين المتوسطة و المرتفعة فقد بلغ المتوسط العام 3.5875، أما المتوسطات الحسابية للعبارات فقد تراوحت ما بين 3.03 إلى 4.11 :

- حازت العبارة الثانية على موافقة أعلى نسبة من عينة الدراسة والتي تفيد أن "الحراك نجح بدرجة مرتفعة في تراجع مستوى الفساد" بمتوسط 4.11 ، حيث يعتبر الحراك السبب الرئيسي لحملات الاعتقالات التي تشنها السلطات الجزائرية حيث طالت رجال أعمال ووجوه سياسية و ذلك في محاولة لاحتواء احتجاجات الشارع الذي يؤكد في مطالبه على ضرورة محاسبة كل رموز الفساد ، كما أن القضاء أعاد فتح ملف الفساد في مجموعة سوناطراك ، وبنك الخليفة وطريق السيار شرق-غرب.

- ثم جاءت العبارة الأولى التي تفيد أن "الحراك نجح بدرجة متوسطة في كسر حاجز الخوف لدى المواطن في إبداء رأيه السياسي" بمتوسط 3.75 ، ولكن هذا لا ينفي من أن الحراك ساهم بكسر الخوف لدى أغلب المواطنين ، فقد أصبح الجزائريون مهتمين بالسياسة بعد أن قامت السلطة بإبعادهم عن الممارسة السياسية لعقود من الزمن فقد استطاع المواطن بأن يعبر عن آرائه السياسية في الساحات العامة على مرأى و مسمع الجميع ، فمنذ 2001 أصدرت الحكومة قرارا بمنع أي شكل من أشكال المسيرات .

- أما العبارة الثالثة التي تفيد بأن "الحراك نجح الحراك بدرجة متوسطة في تحرير الصحافة " يرى أغلب أفراد العينة أن بفضل الحراك صار الصحفيون يتمتعون بنوع من الحرية لكنها بحاجة إلى تامين و تعزيز أكثر، إن الإعلام الجزائري خاصة الخاص اخذ نصيبه من التحرر بعد الحراك و صار الحديث عن شخصيات كان ممنوع التطرق إليهم سابقا أمرا عاديا ، إلا أن الإعلام الحكومي مازال يتعامل بنوع من التحفظ في معالجته للمواضيع . فقبل الحراك كان هناك تعميم إعلامي وضغوطات من طرف السلطة الحاكمة وخير دليل على ذلك في بداية الحراك يوم 22 فيفري تحاشى التلفزيون الحكومي الجزائري نقل المسيرات التي عمت مدن البلاد في نشرته الرئيسية ، وكذلك الشأن للإذاعة الحكومية ، وكرد فعل على تغطية الحراك الشعبي في أسبوعه الأول منع الإشهار الحكومي (الإعلانات) عن جريدتي الشروق و البلاد الخاصتين ، وتم تقليص طباعة صحيفة الشروق إلى مستويات دنيا لدى مطابع الدولة .

- في حين احتلت العبارة الرابعة المرتبة الأخيرة فأفراد العينة يرون انه نجح الحراك بدرجة جد متوسطة في استقلالية القضاء ، مازال المواطن الجزائري يشك في استقلالية القضاء بالرغم من اعتقال وزراء ورجال أعمال و سياسيين ، لكن الجزائريين منقسمون في نظرهم إلى هذه الإجراءات بين من يراها عملية محاسبة حقيقية تصب في خانة تطهير البلاد من الفساد، وبين من يقول أنها مسرحية لتحويل الأنظار عن المطالب الرئيسية في ظل عدم تمتع العدالة باعتراف نقابة القضاة ، و بغياب الاستقلالية في عملها .

السؤال رقم (05): كيف ينظر أفراد العينة إلى مستقبل الحراك في مواجهة الفساد و القضاء عليه؟ وماهي أهم الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها في المستقبل ؟

الجدول رقم (06): مستقبل الحراك في مواجهة الفساد و القضاء عليه من وجهة نظر أفراد العينة و أهم الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها في المستقبل

العبارة	التكرار	التكرار المئوي %
مستقبل الحراك		
النجاح	90	68
الفشل	16	12
لا ادري	26	20
المجموع	132	100
الأولويات لمحاربة الفساد مستقبلا		
تفعيل قوانين صارمة لمحاربة الفساد مع وجود عدالة مستقلة	50	38
رفع وعي المواطن وتحسيسه بخطورة الفساد من خلال غرس قيم	40	30

		الزاهة و الصدق و الإخلاص في العمل
18	24	ضرورة توفير البيانات و المعلومات عن إدارة المال العام وتمكين الإعلام و المواطن من الاطلاع عليها.
14	18	حث السلطات على ضرورة إعادة النظر لمستويات الرواتب و الأجور

المصدر : مخرجات استخدام برنامج spss18

ج. مستقبل الحراك:

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب أفراد العينة تبدي تفاؤلا حول مستقبل الحراك في محاربة الفساد ، حيث أن نسبة 68 % من المتظاهرين يرون أن الحراك سوف ينجح في محاربة الفساد ، و لكن يجب أن تبقى المسيرات سلمية نابعة من وعي الجزائريين و وطنيتهم و خوفهم على مستقبل بلدهم و يراهنون بهذه السلمية في تحقيق كامل مطالبهم المشروعة ، أما نسبة 12 % من أفراد العينة فيتوقعون فشل الحراك و ذلك يمكن إرجاعه إلى مرور أكثر من 4 أشهر و لم يتحقق كل مطالب الحراك خاصة أن النظام الجزائري يعول على عامل الزمن لإخماد قوة الحراك ، في حين نسبة 20 % من أفراد العينة فقد أجابت بعدم درايتها بمستقبل الحراك.

د. الأولويات التي ينبغي أن تركز عليها مطالب الحراك في المستقبل :

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 38% من أفراد العينة يرون أن من أولويات مطالب الحراك مستقبلا لمحاربة الفساد هو تفعيل قوانين صارمة من اجل التصدي للفساد مع وجود عدالة مستقلة و قوية ، في حين جاءت " رفع وعي المواطن من خلال غرس قيم الزاهة و الإخلاص في العمل " في المرتبة الثانية بنسبة 30% وهذا يتحقق بضرورة اعتماد الكفاءات عند التعيين وليس على أساس المحسوبية والوساطة وكذا يجب غرس هذه القيم منذ الصغر عن طريق الأسرة ، المدرسة، الإعلام ، المساجد.. الخ ، أما " ضرورة توفير البيانات و المعلومات عن إدارة المال العام وتمكين الإعلام و المواطن من الاطلاع عليها " جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 18% و يمكن تحقيق ذلك عن طريق تفعيل الحكومة الالكترونية من خلال توفير كل المعلومات لتبسيط التعامل بين الحكومة و الأفراد و المؤسسات التي تؤدي بالنهاية إلى إدارة رشيدة قائمة على الشفافية في التعامل و تعتبر الحكومة الالكترونية حاليا من بين الوسائل المتطورة لمكافحة الفساد ، أما "إعادة النظر لمستويات الرواتب و الأجور" فاحتلت المرتبة الأخيرة في الترتيب بنسبة 14% ، وذلك لان من أسباب الفساد هو تدني الرواتب و الأجور فيجب العمل على إعادة النظر في مستويات الأجور بالنسبة للقطاع العام و الخاص من خلال توفير أجر يحفظ كرامة المواطن.

2-مناقشة نتائج الدراسة:

وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كمايلي:

1. أن نسبة 75 % من أفراد العينة ترى أن استشرأ ظاهرة الفساد المالي و الإداري في الجزائر هو أهم عامل لانبثاق الحراك الشعبي.
2. تعرف الجزائر استفحال الفساد المالي و الإداري بكافة أشكاله و على جميع مستوياته ،ولكن تحتل " نهب المال العام " المرتبة الأولى من حيث أكثر و اخطر أشكال الفساد انتشارا في الجزائر من وجهة نظر أغلب أفراد العينة.
3. يعتبر غياب قوانين صارمة عاملا أساسيا في استفحال الفساد المالي و الإداري في الجزائر من وجهة نظر أغلب أفراد العينة.
4. الحراك الجزائري نجح بدرجة مرتفعة في تراجع مستوى الفساد في الجزائر من وجهة نظر أغلب أفراد العينة.
5. كان الاتجاه نحو استمرارية و نجاح الحراك في المستقبل في مكافحة الفساد بدرجة عالية حيث أن 68 % من أفراد العينة تتوقع ذلك.

6. إن مكافحة الفساد من خلال تفعيل قوانين صارمة مع عدالة مستقلة كانت بالمرتبة الأولى من أولويات الحراك التي يجب التركيز عليها في المستقبل من وجهة نظر أفراد العينة.

3-توصيات الدراسة :

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية:

1. رغم ارتفاع سقف الحراك الشعبي بالجزائر إلى المطالبة بتغيير الجذري للنظام ،غير أن التحدي حاليا هو كيفية تحويل هذا الرفض إلى مشروع سياسي يحمله فاعلون قادرون على تشكيل كتلة تتفاوض مع السلطة السياسية لتحقيق الانتقال التعاقدي و تجنب الجزائر الانتقال المفروض.
2. إن مكافحة الفساد لا تتم عبر التشريع القانوني فقط ، بل تحتاج إلى إرادة سياسية قوية تعمل على تكريس دولة القانون و إقرار مبدأ الفصل بين السلطات و وجود عدالة مستقلة ، و برلمان قوي ، وصحافة مستقلة ، و تفعيل دور الرقابة وتعزيز الشفافية ، والاهم أن حملات مكافحة الفساد يجب أن تكون عملية دائمة و مستمرة .
3. الإسراع بمحاكمة علنية للمتورطين في قضايا نهب المال العام مع استرجاع جميع الأموال المنهوبة إلى خزينة الدولة.

4- حدود الدراسة:

1. حدود المفاهيم:

- التركيز على الفساد المالي و الإداري كعامل أساسي لانبثاق الحراك الشعبي في الجزائر.
- عدم التركيز على مستقبل الحراك الشعبي و سيناريوهات الممكنة التي سيتطور بها هذا الحراك.
- 2. الحدود الزمانية و المكانية: شملت الدراسة عينة من المشاركين في الحراك الشعبي خلال الجمعة 19 و 20 بالجزائر العاصمة .
- 3. الحدود البشرية: اخذ عينة عشوائية بسيطة حجمها 150 مشارك في الحراك الشعبي.

المراجع المعتمدة:

1. الفاتح محمد عثمان مختار (2014)، الفساد الاقتصادي واثره على الاداء الاقتصادي في السودان،مجلة امارابك ، العدد13،السودان.
2. امنصوران سهيلة (2006)،الفساد الاقتصادي و اشكالية الحكم الراشد،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
3. جريو سارة ، بوفليخ نبيل (2018)، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري، مجلة الاقتصاد و المالية ، المجلد 4،العدد 02، جامعة الشلف ،الجزائر.
4. حمزة كحال (2019)، حراك الجزائر ، تاريخ الاطلاع 19- 06- 2019، من الموقع www.alaraby.co.uk.
5. خالد عيادة نزال عليمات (2015/2014)، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الاردن-،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، الجزائر.
6. خيرة مكرتار (2019)، الحراك الشعبي في ظل اعلام النقرة، مجلة الدراسات الاعلامية ، العدد 07، برلين،المانيا.
7. دريس رشيد (2014).ليات الحوكمة المصرفية في الحد من الفساد المالي، مجلة المؤسسة ، العدد3،الجزائر.
8. سايح بوزيد (2012)، سبل تعزيز الشفافية لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث ، العدد10، ورقلة،الجزائر—
9. عبد السلام حسان (2016/2015)، جريمة تبييض الاموال و سبل مكافحتها في الجزائر، اطروحة دكتوراه ، تخصص قانون جنائي ، جامعة لمين دباغين ،سطيف ،الجزائر.

10. عبد اللطيف مصلح محمد عائض (2009)، دور الشفافية في الحد من الفساد الاداري، مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد 29، اليمن.
11. فاروق طفيور (2019)، قراءة في الحراك الشعبي بالجزائر، مجلة دراسات شرق اوسطية ، العدد 87.
12. فضيل التهامي (2019)، الحراك الشعبي في الجزائر، تاريخ الاطلاع 16 - 06 - 2019، www.raialyoum.com.
13. محمد بملول (2019)، خصائص الحراك الشعبي في الجزائر، تاريخ الاطلاع 13 - 06 - 2019، www.noonpost.com.
14. محمد حليم لمام (2003/2002)، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر.
15. محمد رؤوف حامد (2011)، اقتصاديات الفساد في مصر، مكتبة الشروق الدولية، مصر.
16. محمد عبد البديع السيد (2016)، دور الراديو و التلفزيون في غرس قيم الشفافية و النزاهة و محاربة الفساد في المجتمع المصري، مجلة الاعلام و العلوم الاجتماعية للابحاث المتخصصة، العدد 03، مصر .
17. محمود ابوبكري (2019)، 7 اسباب تجعل حراك الجزائر استثناء، تاريخ الاطلاع جوان 2019 www.hafryat.com.
18. مراد ناصر (2007)، التهرب الضريبي و اثره على الاقتصاد الوطني، مجلة الابحاث الاقتصادية ، العدد 01، البليدة، الجزائر.
19. منصور بختي دهمود (2019)، فلسفة الثورة رؤية من واقع المجتمع، منشورات زحة الشهب ، الجزائر.
20. منظمة الشفافية الدولية (2018) ، تاريخ الاطلاع 30 - 06 - 2019، الموقع www.transparency.org.
21. نزار عبد الامير تركي الغانمي (2017)، الفساد المالي و الاداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء، العراق.
22. هيفاء جواد الشيخ حسن (2011)، سبل مكافحة الفساد المالي و الاداري في العراق، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 27، العراق.
23. klaus schwab, the global competitiveness , report 2018, word economic forum, 2018.